

فرص و قيود الشراكة الأورو متوسطية في ظل الأزمات الراهنة في المنطقة المغربية

ط.د. فتحي حاجي
جامعة الجزائر 3

ط.د. ايت أحمد لعامرة محمد
المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت

الملخص

تشهد المنطقة المغربية العديد من التحولات شديدة الإيقاع والتأثير والتي يصعب ملاحظة تقديراتها وتداعياتها على المنطقة ودولها والمنعكسة على الأنساق السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذا التاريخية ككل، فقد جاء الحراك العربي ليضرب تونس و ليبيا و يهز الاطراف الاخرى التي لم تشهد الحراك تعبيرا على حالة التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة المغربية والتي ألقت بظلالها على العلاقات المغربية سواء الداخلية او الخارجية و منها الشراكة الأورو متوسطية ، حيث ستتناول هذه الدراسة مسار الشراكة من خلال دراسة فرص و قيود نجاحها قبل و بعد التحولات التي شهدتها المنطقة المغربية ، للوصول الى استنتاجات في ظل ما يطرح من قبل الباحثين و الدارسين عن الشراكة بطابعها الشكلي .

Abstract

The Maghreb region is witnessing a variety of influential transformations, that are difficult to follow , assess and it effects the region and its countries that reflects on the political, security, social, economic, cultural and historical patterns as a whole. The Arab movement came to strike Tunisia and Libya and warn the other parties, The Maghreb region , which cast a shadow over the Maghreb relations, both internal and external, including the Euro-Mediterranean partnership. This study will address the path of partnership through studying opportunities and constraints of success before and after Transformations witnessed by the Maghreb region, to reach conclusions according to what are presented by the researchers and scholars on its formal partnership character.

مقدمة

بعد انهيار جدر برلين و تغير الترتيبات الدولية و تغير موازين القوى استعادت اوروبا وحدتها . في ظل هذا التغير ظهرت السيطرة الامريكية للعلن وتشكيل العالم وفق التوجه الغربي . مما كان دافع للتوجه الأوروبي

لدول الحوض المتوسط و محولة فتح اطار للتعاون لكسب مناطق نفوذ قدر المستطاع فكان دول المتوسط بحكم الموقع الجغرافي ، و الترابط التاريخي . ليتطور هذا التعاون الى شراكة . التي عرفت بالشراكة الأورو متوسطية و التي كانت بدايتها إعلان برشلونة 1995 . و ذلك بهدف تنمية المنطقة بصفقتها . و قد اصبحت الشراكة محل اهتمام و دراسة من قبل الباحثين و الدارسين في ظل عدم التكافؤ و السيطرة الاوربية . و منه نطرح المشكل التالي : ماهي فرص نجاح الشراكة الأورو متوسطية و ماهي قيودها؟

و للإجابة على هذه المشكلة قسمنا الدراسة كالتالي :

المحور الأول: السياسة المتوسطية الأوروبية .

أولاً: السياسة المتوسطية في فترة الحرب الباردة .

ثانياً: السياسة المتوسطية في ظل النظام الدولي الجديد .

ثالثاً: السياسة الأورو متوسطية من التعاون إلى الشراكة.

المحور الثاني: تحديات و أفاق الشراكة الأورو متوسطية .

أولاً : تحديات الشراكة الأورو متوسطية.

ثانياً: أفاق نجاح الشراكة.

ثالثاً: الواقع المغربي الراهن و مستقبل العلاقات .

فرضيات الدراسة :

- هناك علاقة ترابطية بين الإمكانيات المتاحة لكل طرف ، فكلما كانت الفوارق في الإمكانيات و الفرص بين الضفتين متباعدة زادت قيود الفشل و كلما تقاربت الإمكانيات و التوجهات زادت فرص نجاح الشراكة .
- كلما زاد تخوف دول جنوب المتوسط من نيت الطرف الأوربي في الاستغلال والسيطرة كلما تقلصت إمكانية توسع الشراكة و نجاحها .

- هناك علاقة ترابطية بين اتحاد دول جنوب المتوسط و نجاح الشراكة ، كلما زادت فرقت دول المغرب العربي كلما صعب عليها بناء علاقات مشتركة .
- العامل الأمني دور أساسي في استقرار الوضع و بناء العلاقات كلما ازدادت التهديدات الأمنية في المنطقة كلما صعب على دول المنطقة بناء علاقات .

المحور الأول: السياسة المتوسطية الأوروبية .

يقصد بالشراكة الأور و متوسطية أو "يور وميد" . "EUROMED" بدأت سنة 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي والذي اقترحه إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال أفريقيا وغرب آسيا . كما اقترح فيه عديد السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان¹. لتحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة. وضعت تلك الشراكة الأسس لما بات يعرف بالاتحاد من أجل المتوسط وبناء مؤسساته دون أن يحل محل الشراكة الأور و متوسطية . و لم يكن هذا التاريخ هو البداية الفعلية للتعامل المتوسطي بل كانت هناك العديد من التطورات في السياسات التبادل بين الطرفين حملت العديد من التطورات برزت بواورها خ اصة في فترة الصراع الثنائي وتطورت بشكل واضح مع انهيار الاتحاد السوفياتي و بروز النظام الدولي الجديد و التي عرفت بالشراكة الفعلية في هذه الفترة سنة 1995 ، لتشهد بعد هذا التاريخ العديد من التطورات المتلاحقة .

أولاً: السياسة المتوسطية في فترة الحرب الباردة .

لم تأخذ السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي طيلة هذه الفترة وتيرة واحدة ، و يمكن التمييز في هذه الفترة بين مرحلتين : أولاً السياسة المتوسطية الجزئية و التي تمتد من 1957 و هي السنة التي شهدت توقيع معاهدة روما المنشئة للمجموعة الأوروبية و إلى غاية 1972 ، اما ثانياً و هي السياسة المتوسطية الشاملة التي تمتد من 1972 اي من قمة باريس التي درست فسها هذه السياسة الى غاية 1990 . اهتمت الجماعة

الأوروبية ، منذ فترة طويلة بتطوير علاقاتها الثنائية و الجماعية بدول حوض البحر المتوسط لأسباب تاريخية و جيو استراتيجية .² فقد اقترحت الدول الأوروبية الحفاظ على الإرث الاستعماري بابتكار نوع جديد من العلاقات مع الضفة الجنوبية وذلك لتغطية حاجاتها لإعمار أوروبا . لقد عرف العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و انحسار نفوذ القوى الاستعمارية عقب الحركات التحررية التي عرفتها الضفة الجنوبية من البحر المتوسط في الخمسينيات و الستينيات لم يسمح بقيام حوار سياسي واضح بين الجماعة الاقتصادية و دول الضفة الجنوبية للحوض المتوسطي ، هذا في ظل التنافس الأمريكي و السوفياتي في البحر المتوسط كان للموقف الأوروبي تحدي في ظل الانقسام الأوروبي الشرقي و الغربي و في ظل الضفة الجنوبية كانت مناطق نفوذ كان التنافس مفتوح .³ و بداية العلاقة المتوسطية تعود الى 1957 في شكل تعاون و هي السنة التي تم فيها تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية بموجب اتفاقية روما .⁴ على الرغم من انه تم توقيعها من قبل ستة دول اوروبية ، وتركت الباب مفتوح امام انشاء علاقات اقتصادية و سياسية وثيقة بين دول المجموعة الأوروبية و الدول التابعة لها عبر البحر .⁵

و في ظل هذه الظروف انتهجت الدول الأوروبية سياسة تدريجية بشكل جزئي تمثلت في اتفاقيات الانتساب بينها و بين العديد من الدول المتوسطية و تطبيقا لمبادئ نظام الانتساب كما ورد في معاهدة روما ، حيث تضمنت نصوص تسمح بتنظيم العلاقة مع المستعمرات التقليدية في اطار صيغة ارتباط خاصة مكنت الجماعة الأوروبية من تقديم مساعدات للدول التي كانت مستعمرة من طرف دول اوروبية،⁶ و حصول الدول المستعمرة على استقلالها في بداية الستينات أدى الى تغيير الجماعة الأوروبية علاقتها بمستعمرات التي استقلت و تطوير العلاقات لكسب هذه الدول المستقلة .

بعد تحقيق الاقطار العربية استقلالها ادركت دول اوروبا اثر المتغير السياسي و الاقتصادي التي شهدتها الوطن العربي و امكانية استثمار ذلك و تبين ذلك حسب بند 238 من معاهدة روما ، و تمثل هذه الاتفاقية اساس قانونيا للتعاون بين الضفتين .⁷ يعود الاهتمام الأوروبي بالمنطقة نظرا للعلاقات التي كانت تربط

فرنسا بهه المناطق التي حكمتها اعتبارات مثل القرب الجغرافي و التاريخ المشترك الذي حمل مظاهر الصراع و التعاون . بهذا فتحت علاقات تعاون اقتصادية بفتح الاسواق و دخول الموارد والمنتجات المصنعة و نصف مصنعة لهذه الدول من دون فرض الرسوم الجمركية و بتخفيضات ، الا ان ضعف القاعدة الصناعية لهذه الدول افقدها العديد من الامتيازات.⁸ بالإضافة الى هذه الاتفاقية توجد اتفاقيات تعاون اخرى مع لبنان 1965 و مصر 1972 .

رغم ان الاتفاقيات حملت الطابع الاقتصادي الا ان في الواقع و التوجهات الخفية في هذه الفترة كان يغلب عليها الصراع الشرقي ، الغربي و السيطرة على اكبر قدر من مناطق النفوذ و دول شمال افريقيا والشرق الاوسط كانت من الاولويات . هذا بالنسبة للسياسة المتوسطة الجزئية ، اما السياسة المتوسطة الشاملة للتعاون بين ضفتي المتوسط مع بداية السبعينيات أعادة المجموعة الأوروبية هيكله سياستها المتوسطة ، بالتقدم بمبادرة للمجلس الوزاري يحتوي على تقييم العلاقات الاقتصادية بدول المتوسط في اطار التعاون الأوروبي ،⁹ و التداخل بين المصالح الأوروبية و المتوسطة يبرز اهمية العلاقات ،¹⁰ و هذا ما اشارت اليه قمة المجلس الأوروبي اكتوبر 1972 بباريس ، من خلال ابداء رغبة المجموعة الأوروبية في التعاون الشامل ، اي تبني سياسة شاملة و متوازنة اتجاه الدول المتوسطة الجنوبية ، وذلك من خلال انشاء جهاز مشترك لضفتي المتوسط يقوم على نظم التفضيلات التجارية* و التعاون المالي ، لتشمل كل الدول المحاذية للبحر في المتوسط ، بهذا شملت هذه تعاون اوسع لتضم بريطانيا الدنمارك إيرلندا وتقوم عملية اعادة الهيكلة الشاملة على التعاون في ميادين التقنية الاقتصادية الاجتماعية و المالية . ليس بالمفهوم الاقتصادي فحسب بل هي توجهات شملت الصبغة السياسية بكسب مناطق استراتيجية ذات البعد الحيوي . و تقوم الساسة التعاونية الشاملة على اليات اهمها الحوار العربي الاوربي من خلال يهدف الى تأسيس التواصل بين مجموعتين حول المتوسط المجموعة الأوروبية و المجموعة العربية . وايضا ندوة الامن و التعاون فياوروبا تعد هذه الندوة

*التفضيلات التجارية : اتفاقية تفتح سوق يضم 300 مليون مستهلك لمنتجات هذه الدول ، و الغاء تدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية بحث تخفض نسبة بين 20 % و 80 % حسب المنتج . ، مما يسمح بدخول المنتجات المتوسطة الى السوق الاوربية .

اطار اخر تتأكد فيه فكرة الترابط و التقارب بين ضفتي المتوسط ، ¹¹ بالإضافة الى حوار 5 + 5 نشأة المبادرة 1983 من اقتراح الرئيس الفرنسي باجتماع اربعة دول اوربية متوسطة و خمسة دول مغربية وفقصي صيغة 4 + 5 التي اصبحت بعد فترة تعرف بصيغة 5+5 و خصصت لدراسة القضايا الاقتصادية . و تلتها ندوة بمدينة طنجة سنة 1989 تمحورت على ترقية العلاقات بين الضفتين ، و كتنويع لهذه المبادرة جاء اجتماع روما 1990 الذي جمع تسعة وزراء خارجية لوضع اليات لتثمين الافكار و تجسيدها . كل هذه الاجتهادات التي ميزت هذه الفترة عرفت بجانبها الاقتصادي اكثر من السياسي الى ان الاهداف الخفية طغى عليها الصراع بين المعسكرين لكسب النفوذ و التأييد خ اصة هذه الفترة الى غاية سقوط جدار برلين و بداية مرحلة جديدة من العلاقات .

ثانيا: السياسة المتوسطية في ظل النظام الدولي الجديد .

بدأت المجموعة الأوروبية سنة 1990 في تجديد سياستها المتوسطية بهدف تمتين العلاقات مع دول المتوسط . تكون بمثابة دعم لعهد جديد في الروابط مع الضفتين الشمالية و الجنوبية للبحر المتوسط . تمثل اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية مصدر السياسة المتوسطية الجديدة ، حيث في سنة 1989 وجهت وثيقة الى المجلس الأوروبي من اجل المصادقة عليها ، و التي تهدف و تبرز الحاجة الى اعادة مراجعة السياسة المتوسطية . و طورت اللجنة عملها 1990 بتوليها أسس تشخيص للوضع لضبط صيغة نهائية للسياسة المتوسطية الجديدة ، اكدت بمقتضاها ان تفاقم الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين اوربا وبلدان المتوسط في الجنوب من شأنها ان يعرض للخطر أمن اوربا . و في جوان 1990 اقترحت المفوضية الأوروبية سياسة اوربية جديدة حيث اشارت الى الجوار الجغرافي وكثافة العلاقات ذات الاشكال المختلفة تجعل من استقرار و رفاهية دول المتوسط ، عناصر أساسية للمجموعة الأوروبية ، لان في حالة تدهور التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين الضفتين فلا يمكن السيطرة عليه .¹²

تزايدت أهمية المنطقة في المتوسط مع التحولات الدولية و الإقليمية التي عرفتھا الفترة بين 1988 الى 1992 و التي شجعت أوروبا على إعادة بناء علاقات أكثر شمولاً مع الضفة الجنوبية من المتوسط و ذلك من خلال . ان نهاية الحرب الباردة و بروز النظام الدولي الجديد و إعادة نظر الاتحاد الأوروبي في العلاقات مع أوروبا الشرقية وشجعت على تبني سياسات تعمل على مساعدة اقتصاديات هذه الدول على الخروج من الأزمة . كما كانت حرب الخليج 1990 ذات انعكاس خاصة على الازمتين الجزائرية واليوغسلافية و أثرها على المنطقة المتوسطية و ستمرت الى غاية 1993 . و كذا لك لاعتبارات أخرى تشكل مميزات جوهريّة فهي في الضفة الجنوبية تشكل منطقة عبور أساسية خاصة الموارد الأولية . هذا ما كلن دافع الى إعادة الواجهة الى حوض البحر المتوسط و دفع المفوضية الى الاعلان على حاجة العلاقات بين المجموعة الأوروبية و دول المتوسط الجنوبية هذا ما كان دفعة الى ترقية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعي في المتوسط .

تزايدت أهمية المنطقة في المتوسط مع التحولات الدولية و الإقليمية التي عرفتھا الفترة بين 1988 الى 1992 و التي شجعت أوروبا على إعادة بناء علاقات أكثر شمولاً مع الضفة الجنوبية من المتوسط و ذلك من خلال . ان نهاية الحرب الباردة و بروز النظام الدولي الجديد و إعادة نظر الاتحاد الأوروبي في العلاقات مع أوروبا الشرقية وشجعت على تبني سياسات تعمل على مساعدة اقتصاديات هذه الدول على الخروج من الأزمة .¹³ كما كانت حرب الخليج 1990 ذات انعكاس خاصة على الازمتين الجزائرية واليوغسلافية و أثرها على المنطقة المتوسطية و ستمرت الى غاية 1993 . و كذا لك لاعتبارات أخرى تشكل مميزات جوهريّة فهي في الضفة الجنوبية تشكل منطقة عبور أساسية خاصة الموارد الأولية . هذا ما كلن دافع الى إعادة الواجهة الى حوض البحر المتوسط و دفع المفوضية الى الاعلان على حاجة العلاقات بين المجموعة الأوروبية و دول المتوسط الجنوبية هذا ما كان دفعة الى ترقية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعي في المتوسط .

و لقد تميزت هذه الفترة الجديدة في سياسات المتوسط ، بالتعاون الواسع بالمقارنة بما سبق اذ تميز بالاققتصار على الدول المتوسطية فقط ،¹⁴ ميز هذا التعاون انه شامل حيث لم يعد يقتصر على بروتوكولات مالية و تجارية فحسب بل اصبح أيضا يشمل الجوانب الاجتماعية و الامنية و الاصلاحات الاقتصادية ، تمشت السياسة المتوسطية بين الضفتين مع مستجدات الوضع الدولي الجديد في قراراتها بإدخال اليات جديدة مثل تدخل البرلمان الأوروبي . بهذا التجديد ركزت السياسة الجديدة على مرتكزات اساسية الامن و الاستقرار و السلم و كلها لها علاقة بالجانب المني لما حدث من ازمت متتالية في المنطقة ، كما ركزت في هذه العلاقات على احترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الانسان تماشيا مع رغبة النظام الدولي و السيطرة الامريكية باعتبارها اهداف سامية ،¹⁵ وتحرير المبادلات التجارية و المساعدات المالية ، بالإضافة الى تطوير الجانب الانساني . و قد ازداد التعامل الى حد تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية ، و كذا التركيز على تطوير الجانب الاجتماعي للدول المتوسطية بتحسين المستوى المعيشي للأفراد باعتباره العنصر الدافع للنمو الاقتصادي .¹⁶

و من اهم البرامج و الخطاطات المنجزة في هذه الفترة للشراكة المتوسطية . بداية ببرنامج دعم التعاون بين الجامعات المحلية للبلدان المتوسطية الاخرى و المجموعة الأوروبية تم تبني هذا البرنامج في 1992 و يهدف الى ترقية التعاون الجماعي بين بلدان البحر المتوسط في جميع المجالات . بداء الشراكة مع بداية سنة 1994 بتخصص في مجال التعاون من عن طريق برنامج دعم التعاون بين جامعات دول البحر المتوسط يهدف الى التبادل الثقافي وتعزيز الكفات العلمية . يليه برنامج التعاون بين الاجهزة الاعلامية لدول جنوب البحر المتوسط والمجموعة الأوروبية يهدف الى التعاون بين وسائل الاعلام من خلال تكوين الصحافيين و اعداد انتاج برمجي مشترك . بالإضافة الى برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بلدان جنوب المتوسط هذا البرنامج يسعى لاستغلال التجربة الأوروبية .

رغم هذه الاجتهادات لإنجاح التعاون بين صفتي المتوسط الى ان العديد من القيود وقفت امام نجاحها و ذلك من خلال . رغم كثافة التعاون الا ان مشكل المديونية على الدول الجنوبية منعها من السير والتقدم في مسار التنمية و استغلال برامج الدعم خاصة مع ظهور النظام الدولي الجديد و بروز الامريكي المتحكم في المؤسسات المالية الدولية .¹⁷ مما ادى الى ازدياد اعادة الجدولة لدول الجنوب . كمات ان ظاهرة الهجرة و المستمرة الشرعية منها و غير الشرعية في اتجاه اوربا شكلت اعق امام العديد من برامج التعاون في عدم القدرة على السيطرة و الرغبة الجماهيرية لدول الجنوب في التوجه لأوروبا . بالإضافة عدم تكافؤ القدرات الاقتصادية بين الضفتين من ناحيتين اولا عدم الاتفاق بين دول المغرب العربي بسبب الخلافات الداخلية بين هذه الدول و عدم الوصول الى الاتفاق الجماعي بعكس الضفة الشمالية التي نعرف اتفاق في البنى و التشكيل هذا ما يشكل عامل سلبي مدمر لدول المغرب العربي . عدم نجاعة البرامج المطبقة بشكل فعلي بقيت مجرد عمل تفقد التفعيل. من هذا المنطلق ارتفعت الاصوات تنادي بتكافؤ الفرص و تطوير مجال التعاون الى شراكة تحقق التطور الفعلي للضفتين و هذا ما ترجم في مبادرة الاتحاد الاوربي قصد تطوير التعاون بين الضفتين و تبين هذا من خالا اعلان برشلونا .

ثالثا: السياسة الأورو متوسطية من التعاون الى الشراكة.

لم يكن لسياسات التعاون السالفة الذكر دور في ترقية العمل بين الضفتين هذا مدعى الطرفين الى ضرورة رفع الرهان و التوجه من سياسات التعاون الى فتح مجال الشراكة من خلال فتح الشراكة الأورومتوسطية .¹⁸ فقد شكل هذا التوجه الجديد بفتح الشراكة المتبادلة قبول من الجانب العربي لأنه يمثل ارضية خصبة تخفف من اعباء الديون وامل الرجوع في الاقتصاديات العربية من خلال الاستثمار الأوروبي .

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفت التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا ولقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية والإلحاح في العديد من الدول النامية والعالم العربي والجديد في الأمر أن الكثير من المؤسسات الدولية بدأت مؤخرا في فرض الخصوصية أو اللجوء للشراكة كشرط للحصول على

المساعدات التقنية الاقتصادية وتعود جذور الخصوصية والشراكة إلى مرحلة منتصف السبعينات حينما بدأت الدول الصناعية تعاني من التضخم المالي المرفق بالجمود الاقتصادي بسبب الانفجار الذي حدث في أسعار النفط الخام وذلك لأول مرة في تاريخ اقتصاد الدول الصناعية الحديثة¹⁹.

وينتج عن الشراكة شخص معنوي يعيش حياة قانونية باكتسابه الاسم والموطن وتعتبر الشراكة عقداً فهو الذي ينشأها ويبعثها إلى الحياة القانونية ويحدد شروطها وإدارتها والأجهزة التسييرية لهذه الهيئة الجديدة ويمكن أن تكون المواضيع أو المشاريع المتفق عليها مالية تقنية أو تجارية وحتى مشاريع علمية البحث والتطور ذات مدة طويلة أو متوسطة الأجل وللشركاء الحق في المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرارات حول تقسيم الأرباح وتحديد رأس المال²⁰.

وضعت عملية برشلونة أسس جديدة للعلاقات الإقليمية في المنطقة، ما يمثل تحولا كبيرا في علاقة صفتي المتوسط الغير متوازنتين نظرا للهوة الكبيرة التي تميز الشمال المتوسطي عن جنوبه، وقد استهدفت أسس الشراكة الآليات الممكنة لتجسير هذه الهوة، وتقريب الشعوب والثقافات، ورفع مستوى التعاون والتبادل التجاري، لأجل تحقيق طموح وغايات الشركاء المتوسطيين. لقد وضع الشركاء المتوسطيين آليات وترتيبات ومبادرات داعمة، لغرض الالتزام بتلك الأسس وتحقيق الأهداف المسطرة لتعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، و تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة، الذين يتطلعون إلى شراكة أوسع في إطار تكافؤ الفرص والتنمية الاقتصادية المستدامة.

يعبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية عن رؤية أوروبية لهندسة خطة عمل لمواجهة التحديات المستجدة في البيئة المتوسطية والمجال الحيوي للفضاء الأوروبي. تتعلق فرص دول الضفة الجنوبية للاستفادة من مشروع الشراكة بقدرتها على تبني سياسة مشتركة ومرتكزات دعم، لاستغلال الفرص، والمستجدات، والمتغيرات الاقتصادية، السياسية والأمنية في الفضاء الأورو متوسطي. وذلك من خلال . سياسيا يربط بشكل وثيق بين السلام بمنطقة الشرق الأوسط وبين خلق فضاء للسلام والرخاء بحوض البحر

الأبيض المتوسط، كما يؤكد على أهمية الحوار السياسي للنهوض بقيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان. اقتصاديا يرمي إلى خلق منطقة واسعة للتبادل الحر، تستند إلى مبادئ اقتصاد السوق، والنهوض بالقطاع الخاص وذلك في أفق عام 2010، نتيجة لذلك ستعرف بلدان جنوب المتوسط وشرقه نقلة اقتصادية توكبها تحولات اجتماعية بالخصوص، وهو الأمر الذي حذا بالاتحاد الأوروبي إلى اقتراح دعم مالي لهذه الدول.²¹ أما اجتماعيا ينصب على تنقل الأفراد بين الدول وتعزيز الأواصر بين مكونات المجتمع المدني، والنهوض بالتعاون اللامركزي، كذا التدبير المحكم لمسألة الهجرة، كما تتمتع الشراكة بإطار مؤسسات يشغل عبر آلتين إحدهما متعددة الأطراف اجتماعات دورية لوزراء الخارجية، ولجنة أور ومتوسطة و اجتماعات موضوعاتية تضم الوزراء المعنيين. تم تعزيز هذه الشراكة بسياسة جديدة طرحها الاتحاد الأوروبي العام 2004 وتتعلق بسياسة الجوار الأوروبي من أجل التسريع في إقامة منطقة التبادل الحر. تطورت عملية برشلونة أكثر واتضحت خارطة عملها بإنشاء "الاتحاد من أجل المتوسط" في عام 2008، والذي يعتبر حاليا المنتدى الإقليمي الأساسي، إلى جانب العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط²².

و الانتقال من التعاون الى الشراكة كان هدفه ما يلي :

- تحقيق الأمن الجماعي في المتوسط من منطلق أن دول الضفة الجنوبية تشكل مصدر التهديدات، سواء تعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية، أو تصاعد ما تسميه أوروبا بالأصولية الإسلامية وكذا تامين المصادر الطاقوية.

- المسؤولية الإنسانية والدور التنموي الذي يضطلع به الاتحاد إزاء جيرانه في الفضاء الأورو متوسطي، كأساس لتحرير الأسواق.²³

- التنافس الجيوبوليتيكي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، سباق السيطرة على مناطق النفوذ بينما كانت أطراف الضفة الجنوبية ترى في هذا المشروع فرصة كبيرة، لأنه لم يفرض ترتيبات فوق وطنية مسبقا كما انه لم يطرح أفكار تتعلق بالتكر للذات واستبعاد الهويات والدين. لذلك رأى فيه الجانب العربي

فرصة لتحقيق نوع من الارتقاء في المركز التفاوضي بين التكتلات الأخرى،²⁴ ومن ثمة لم يكن منطلق الشراكة بالنسبة للجانب العربي هدف استراتيجي، وإنما اعتبر كهامش للمناورة لمواجهة الضغوط الخارجية من جانب الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل وانتهاج سياسة الهروب إلى الأمام ما تعلق بمطالب الإصلاح في المنطقة. لفهم هذه المعادلة يجب الرجوع إلى السياقات الإقليمية والدولية التي طرح فيها المشروع: جاء مشروع الشراكة في ظل رغبة الطرف الأوروبي بلعب دور مهم وفعال، في إطار النظام الدولي الجديد كما جاءت هذه العملية في سياق يتسم بتسارع وتيرة التطبيع، والانتقال بمسار الصراع إلى مسار التسوية وعملية السلام التي قادتها المجموعة الأوروبية، ومن ثمة كان لزاماً على الطرف العربي مواكبة هذه الوتيرة للعملية، وتقديم رؤية صادقة عن الدعم العربي لجهود السلام الأوروبية، ورغبة الطرف العربي في ترقية تلك الجهود المشتركة إلى مصاف الشراكة الاستراتيجية، مادام أن الاتحاد الأوروبي كان جاداً في أن يكون له تأثير إيجابي له دلالة على التكامل المناطقي في المتوسط .

المحور الثاني: تحديات و آفاق الشراكة الأورو متوسطية .

تضافرت العديد من المجهودات عبر فترات عديدة من الزمن خلقت فرص لإقامة شراكة أورو متوسطية بين ضفتي المتوسط بداية في شكل تعاون لتتطور فيما بعد في شكل شراكة بمواثيق و اتفاقيات تضبطها . لكن هناك العديد من القيود منعت من نجاحها بشكل فعلي رغم ميلادها و في هذا المحور سنتطرق الى اهم هذه العراقيل والقيود . و التي تحديد مستقبل هذه الشراكة و اطار العلاقات التي تبنى عليها .

اولا : قيود نجاح الشراكة الأورو متوسطية.

التحدي الاول وهو تباين مستويات التنمية بين دول شمال المتوسط وجنوبه . لان هذه الشراكة اقيمت بين دول متقدمة و اخرى نامية تتميز باختلاف متباين بين الضفتين في مستويات التنمية ، و اوضحت الدراسات ان هذه الهوة هي في تزايد مستمر حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي الأوروبي سنة 1996 قيمة 6744 مليار اورو اي 50 مرة أعلى من الناتج المحلي لدول جنوب المتوسط . فالإشكال المطروح لدول جنوب

المتوسط متعلق بمحدودية النمو الاقتصادي . و هذا نتيجة فشل التنمية المستقلة في دول جنوب المتوسط حيث يقوم نموذج التنمية في دول الجنوب على الاحلال محل الواردات و الذي طبقتة المغرب، تونس، مصر، الجزائر ... تقوم الدولة بتدخل مباشر في عملية الانتاج التوزيع و التمويل قصد اقامة نظام اقتصادي يعتمد على التوجه نحو الداخل ، بهذا عدم ترك المجال للخاص و للأجنبي التدخل في عمليات التمويل و الانتاج .²⁵

التحدي الثاني و هو المديونية اذ تبقى هذه المشكلة تشكل اكبر قيد يواجه دول المغرب العربي تعرقل اي انطلاقة اقتصادية و هذا بفعل تعامل دول الاتحاد الأوروبي مع مشكلة المديونية في اطار مؤسسات (بريتونودز) البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و كذا نادي برس و لندن ،²⁶ حيث تحصل الدول المغاربية على اكثر من نصف ديونها من الدول الأوروبية ، وهي بذلك تدخل الحلقة المفرغة للاستدانة الدولية ، و تبقى تعمل على دفع أقساط خدمة الدين و اعادة الجدولة ما يعرقل بشكل فعلي المسار التنموي و ينعكس على كافة القطاعات في الدولة .

التحدي الثالث هو ما يتعلق بالجانب الامني و السياسي بعد مضي عشرة سنوات على اعلان برشلونة²⁷، لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة و تجعل الشراكة مجرد اتفاق كسابقه ،²⁸ يحتاج اتفاقيات جديدة لدعمه واليات لتحقيقه . مثل القضية الفلسطينية ، ونزاع الصحراء الغربية ، و الازمة القبرصية . لا تزال هذه القضايا تشكل عائق امام تقدم الشراكة . اضافة الى ما الحقته احداث 11 سبتمبر 2001 و ما تبعها من حرب على العراق كلها احداث الحققت بضلالها على عملية برشلونا . هذا بالإضافة الى ما تواجهه المنطقة من الارهاب و التهديدات الامنية الى خلقها في عديد الدول ، و الهجرة بأنواعها من الجنوب الى الشمال . وهنا يكمن العجز في التقدم المسار السياسي و عدم قدرة الاتحاد الأوروبي باعتباره اكبر تكتل سياسي و اقتصادي ، على ان يتبنى موقفا موحدا تجاه القضايا التي تواجه المنطقة . و هذه القيود بكافة اشكالها تجعل من الشراكة الأورو متوسطية مجرد طموح يصعب تحقيقه .

ثانيا: افاق نجاح الشراكة.

من الجانب الامني و الساسي كان حافلا بالاجتماعات و لكن ضعيف جدا في ما يتعلق بالإنجازات و ذلك من خلال ، تم تأجيل التوقيع على عديد موثيق السلم و الاستقرار ، تأثير الصراع العربي الإسرائيلي على مسار برشلونا ، عدم تفعيل الشرطية فيما يتعلق بالديمقراطية و هناك من يفسر ذلك بتخوف الشمال و الجنوب من الاسلاميين خاصة ما حدث في بعض الدول المغاربية ، ²⁹ او التخوف من التهديدات الارهابية المباشرة في الضفتين.

اما الجانب الاجتماعي يبدو هو الحلقة المفقودة في اليات الشراكة في مسار التعاون الأوروبي مع دول الجنوب للمتوسط ، فان الشق الاجتماعي في شراكة برشلونة مهملا بشكل تام ، و التركيز مختصر على المبادلات والتعاملات الاقتصادية و السياسية ، هذا ما فتح اقر به الباحثون بفشل الشراكة المهمة للوضع العام للتعاملات المتبادلة .

اما النصب الاكبر الذي يمكن الحديث عنه وهو الجانب الاقتصادي للشراكة و الإنجازات التي حققها و ما فتح من افاق ، ³⁰ والذي يهدف الى تحقيق ازدهار و ايجاد منطق تبادل حر يفتح الافاق الى سنة 2019 ، الا ان الحصيلة للنتائج الضعيفة التي وصل اليها لتواكب هذه التوجهات نحو مستقبل افضل للشراكة. ان مناطق التجارة الحرة التي رهنا الطرفان على تحقيقها لم تصل الى ما خطط له رغم اعتماد سياسات تقوم على اساس اقتصاد السوق و تعديل الهياكل الاقتصادية و خلق اليات لتشجيع التطور التكنولوجي و تحديد مجالات التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات ، لكن الصعوبات و قفت هذه الافاق الواعدة نظرا لقيام اطراف غير متجانسة ، هذا ما ابقى هذه الافاق صعبة التحقق بسبب ضعف الجانب المالي و التقني لدول الجنوب ، رغم ما شهدا من تدفق الاستثمارات في فترة 2004 - 2007 و لكن التركيز على الطاقة لم يحسن سوق العمل و تخفيف نسبة البطالة مقارنة بنسبة التبادلات التي سجلت ارتفاع لكن النتائج لا تعكس مستوى التبادلات .

فرغم الآمال التي عقدتها دول الجنوب و الشرق المتوسطية على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة الطويلة من الزمن الى يمنا هذا ، الا ان التعاون الاقتصادي و الانفتاح التجاري المعلن على منطقة المتوسط لم يطبق بشكل فعلي . بالرغم من التراكمات السياسية و الامنية التي تعيق الشراكة فان الانغلاق التجاري الأوروبي على دول المتوسط و نقص الاستثمار الناجح داخل دول الجنوب ، يمثل عائق أمام مستقبل الشراكة ،زيادة على ذلك العجز التجاري لصالح دول الشمال تصاعد بشكل خطير مما يحد بشكل حاد من التوازن بين الضفتين و يعيق الشراكة .

ثالثا: الواقع المغربي الراهن و مستقبل العلاقات .

شهدت نهاية سنة 2010 تغييرات عميقة مست الساحة السياسية العربية ، أتت على عديد الانظمة العربية التي لم تستطع الصمود امم وطاً الاحتجاجات و الغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت من الزمن طويلا ،و الرافض لاستمراريتها على الرغم من كل ما قدمته من تنازلات بإحداثه من اصلاح و تغيير . ومن هذه التغييرات ما شهدت منطقة شمال افريقيا من حركات احتجاجية بدأت في تونس لتمتد بعد ذلك إلى أكثر من مدن عربيّة فسقط نتيجة لها عدد من الأنظمة العربية الحاكمة ،وهناك كأنظمة أخرى في طريقها إلى السقوط أو زعزعة أسس حكمها الطويل ، وقد سميت هذه الحركات الاحتجاجية بثورات الربيع العربي أو الصحوّة العربية الجديدة³¹. ان هذا الواقع خلق انهيار للدولة و ظهور ازمة بناء الدولة في كل من تونس ، مصر ، و ليبيا ومن نتيجة ما شهدته من حراك عنيف و دول الاخرى من شمال افريقيا لم يمسه الحراك لكن بطريقة غير مباشرة اضطرت هذه الدول كل من الجزائر ، المغرب الى اصلاحات جوهرية تفاديا للمد الذي اجتاحتها الدول العربية . هذه المتغيرات اثرت على الدولة من كل المناحي من بينها العلاقات الخارجة .

و من بين هذه العلاقات التوجهات المستقبلية في حوض البحر المتوسط ومنه يمكن استنتاج العديد من السيناريوهات المستقبلية لمشروع العلاقات بين الضفتين في ظل الواقع العربي الراهن مع نهاية الثورات و استقرار معظم الانظمة .

من اغلب السيناريوهات المستقبلية التي تدرس العلاقات الأورو متوسطية تحتوي في مضمونها مستقبل متعثر ومعطّل للعلاقات . حيث ان هذا المشروع يسعى بالدرجة الاولى الى البحث عن اسواق جديدة للاتحاد الأوروبي مقابل استفادته من الموارد الطبيعية .³² كما ان هناك العديد من المؤشرات التي تعيق التبادل مثل الموقع ، و عدم تكافؤ الامكانيات بين الضفتين ، بالإضافة الى الانقسامات التي تعيشها المنطقة فحول تسعى الى التعامل مع شريك محوري هو الاتحاد الأوروبي بشكل فردي كل دولة على حدى مما افقد قوت الاتحاد في الضفة الجنوبية .

كما ان منطق التنافس على افريقيا بشكل عام و دول المغرب العربي بشكل خاص من قبل القوى العظمى الولايات المتحدة الامريكية الصين و اوروبا يوحي باستمرار العلاقات على ماهي عليه أي عجز في تطورها للأحسن،³³ و استمرار هذا الوضع يعني علاقات اقتصادية بين كتلة شمالية تضم مجموعة من الدول الأوروبية قابلة للتزايد مستقبلا ، و الضفة الجنوبية مجموعة متفرقة في جنوب المتوسط تواجه مشاكل سياسية و اقتصادية واجتماعية تتطلع دائما الى المساعدات من الشمال الذي يعتبرها مصدر للطاقة قبل كل شيء و العلاقات الاقتصادية بينهما لا تتعدى المجال التجاري في ما يتعلق بالمواد الخام الى اوروبا و السلع المصنعة الى الجنوب .

و تستمر حالة الضعف في التعامل بين الطرفين في فائدها في عائداتها على الضفة الجنوبية عكس الشمالية التي تعتبر ناجحة في جلب ضرورياتها . رغم هذا الا ان الشمال يبقى متخوف من جنوب غير مستقر بتهديدات امنية مستمرة و غير مستقر .³⁴ اما دول الجنوب تنظر الى الاتحاد الأوروبي نظرة شك و ارتياب اتجاه النوايا الحقيقية المرتبطة بسياسات الاحتواء و الهيمنة ، و استمرار حالة التبعية التي تحكم العلاقات الأورو متوسطية .

و في ظل هذا الوضع الراهن تستمر حالة الفوضى المحكومة باليات العولمة داخل شبكة من العلاقات الدولية ، حيث يستمر التنافس الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الامريكية . و ان عددت

هذه السيناريوهات المستقبلية فان الخاسر الاكبر هي الدول المغاربية في ظل السيطرة و التبعية و التفرق الداخلي .

استنتاجات:

من خلال ما سبق و برجع الى الفرضيات المطروحة نتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات . ان طرح التعاون الأورو متوسطي الذي تطور الى شراكة يعتبر طرح اوروبي ، أي انه ليس طرح اولي مشترك بين الضفتين الشمالية والجنوبية فهو مشروع أوروبي الاساس يحمل اهداف اوروبية دفعت اليه عديد الترتيبات لضمان الضفة الجنوبية من المتوسط . يحمل مشاريع اقتصادية و سياسية وامنية . ان عدم التكافؤ بين الطرفين يختلف فالاتحاد الاوربي يعمل ككتلة واحدة لا يخرج عن إطار العمل المشترك الموحد ، بينما الطرف الاخر في الجنوب يعمل بشكل مجزء و ضعيف تتفاوض و تعمل بشكل منفرد لا اساس للبناء الاجتماعي في المنطقة المغاربية . و منه ما تأكده الدراسات في العلاقات الدولية ان هذا التعامل يقيد الاطراف الاضعف في جميع مجالات التعاون و ترك الطرف الاضعف للاستفادة منه دون مقابل ظاهر . هذا ما جعل الطرف الأضعف يفقد الثقة في التعامل مع الدول الاربية لان الهدف اصبح واضح كسب المصالح دون النظر للمصلحة العامة للشراكة . كما ان الاوضاع العامة السائدة في المنطقة المغاربية تراكم الديون انفلات الوضع الامني فشل الثورات و التعديلات القائمة . كلها تشير بالتحليل الى سيناريوهات مستقبلية سلبية لا تحقق ما هو مخطط له لرفع من ما تعاني منه المنطقة ، و بتالي مستقبل علاقات يجل الضرر اكثر من المنفعة . رغم تطور هذه العلاقات من التعاون الى الشراكة عبر عديد من فترات الزمن الى النتيجة لم تظهر بالإيجاب على المنطقة المغاربية حكمتها مصالح استراتيجية غربية متنافسة على المنطقة و كسب قدر المستطاع .

الهوامش:

- ¹ طویل نسیمه ، " سياسة الجزائر الاوروبية و اثرها على دول جنوب المتوسط " ، الفكر ، ع . جامعة بسكرة . www.univ.biskra.dz 05/01/2018.
- ² ابراهيم سعد الدين عبد الله و اخرون ، الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ص . 490.
- ³ احمد كاتب ، خلفيات الشراكة الاوروبية - المتوسطية ، (ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2001) ، ص.79.
- ⁴ محمود صدقي ، النموذج الاوروبي للاتحاد الواقعي مقابل الوحدة القومية ، القضايا ، ع . 12 ، (يوليو 2007) ص ص. 20-41.
- ⁵ سمير صارم ، أوروبا و العرب من الحوار الى الشراكة ، (لبنان : دار الفكر المعاصر ، ط . 1 ، 2000) ص . 176.
- ⁶ جعفر عدالة ، توسيع الاتحاد الاوروبي و تأثيره على الشراكة الاوروبية المغربية ، (ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 3 ، 2000) ، ص. 92.
- ⁷ هيفاء عبد الرحمان ، البات العولمة الاقتصادية و اثرها المستقبلية في الاقتصاد العربي (عمان : دار حامد للنشر ، 2009) ص . 291.
- ⁸ Mohamed ben el hassanalaoui , *la coopération entre l union européenne et les pays du maghreb* , (France : nathan , 1994) , p . 34.
- ⁹ سمير صارم ، أوروبا و العرب من الحوار الى الشراكة ، (لبنان : دار الفكر المعاصر ، ط . . ، 2000) ، ص . 176.
- ¹⁰ Mohamed, *op . cit .* , p . 36.
- ¹¹ يوسف محمد ، ندوة برشلونا و قرار انشاء منطقة للتبادل الحر ، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر ع. 2 (2000) ، ص ص. 110-130.
- ¹² مصطفى بخوش ، حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، (مصر : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006) ، ص . 85.
- ¹³ احمد كاتب،، مرجع سابق ، ص. 87 .
- ¹⁴ المكان نفسه.
- ¹⁵ بوهزة محمد ، مدوم كمال ، تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون و الشراكة الاورو متوسطية (جامعة سطيف ، الندوة العلمية الدولية 8-9 / 05/2004) ص . 4.
- ¹⁶ عزيز نوري ، الواقع في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي (ماجستير غير منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنة ، 2012) ، ص . 128.
- ¹⁷ مصطفى بخوش ، مرجع سابق ، ص . 88.
- ¹⁸ اسماعيل معارف، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (الجزائر : المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار ، 2009) ص . 383.
- ¹⁹ <http://nabdalq.7olm.org/t1412-topic> 2017/07/10 سامي سوف، الشراكة الاورو متوسطية ،
- ²⁰ لسيد ياسين ، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية ، (الاسكندرية: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 2006) ، ص . 8.

- ²¹ لوتشوكرا تشولو، *الأزمة الاقتصادية والسياسات الوطنية والمشاهد العام على الساحة الدولية، في المتوسط 2012*، (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع) ص . 160.
- ²² نصير عريايوي "مستقبل الشراكة الاورو متوسطة، العلوم الاجتماعية"، (سبتمبر 2013)، ص ص . 294-296.
- ²³ لسيد ياسين، *مرجع سابق*، ص . 8.
- ²⁴ سامي سوف، *مرجع سابق*.
- ²⁵ النجار سعيد، *الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات*، (دار الشروق، ط 1، 1991)، ص 86.
- ²⁶ (، 63، جان، فرانسوا ديسينو، *السوق الأوروبية المشتركة*، (لبنان: منشورات عويدات ط . 1، 1983).
- ²⁷ سمارة فيصل، *لبعد الإنساني في الشراكة الاورو مغاربية، من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط* (المجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2013)، ص . 162.
- ²⁸ جوري بادي وشابيير ارغال، *استطلاع رأي الشراكة الاورو متوسطة لعام 2010: تقييم الشراكة الاورو متوسطة-الاتحاد من اجل المتوسط وآفاق 2012، في المتوسط 2011*، (عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012)، ص . 152.
- ²⁹ أحمد مختار جمال، *الاتحاد من اجل المتوسط بدايته و تطورات و مستقبله، القضايا*، ع . 13، (جانفي 2006) ص ص . 1-17.
- ³⁰ أمال حجيح، *الاتحاد الاوروبي كا قوة معيارية في المتوسط*، (المجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012) ص. 160.
- ³¹ خالد علوي الغرداوي، *الربيع العربي ثوار تلمتكتمل*، (مركز الفؤارة للتنمية و الدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص. 1.
- ³² بحوش *مرجع سابق*، ص. 143.
- ³³ Lorot Pascal ;Schwob , " Les zones Franches dans le monde " *Paris Documentation Française* ; (1987), P 16.
- ³⁴ سامي بيبيرس، *الاتحاد من اجل المتوسط و مستقبل الشراكة الاورو متوسط* 2017/12/25 www. Digital .org